

لقاء دراسي حول تحديد أدوار ومهام هيئة تنسيق التفتيش الجهوي في ضوء تفعيل البرنامج الاستعجالي

بتعزيز آليات الحرية والشفافية والديمقراطية والمواطنة، والتي تشكل النواة الصلبة لإعداد المواطن الصالح، مواطن المستقبل. وتأتي أيضا في إطار تفعيل البرنامج الاستعجالي الذي يهدف إلى إصلاح المنظومة التربوية وفق منهجية متكاملة، قوامها التعاقد والمبادرة والاجتهاد. وهذا كله، يقول السيد المفتش العام، يفرض شروطا ضامنة تقوم على الحقوق والواجبات والمساءلة مما يعزز الحكامة والشفافية في تدبير الشأن التربوي والممارسة البيداغوجية. وهنا يبرز دور المفتشين والمفتشات باعتبارهم الأداة المتقدمة التي



يندرج في سياق زمن من الأوراش الكبرى داخل المملكة في العشر سنوات الأخيرة المليئة بالمؤشرات الإيجابية المرتبطة

تحت عنوان " أدوار ومهام هيئة تنسيق التفتيش الجهوي في ضوء تفعيل البرنامج الاستعجالي" نظمت المفتشية العامة للتربية والتكوين والشؤون التربوية لقاء دراسيا خاصا بهيئة تنسيق التفتيش الجهوي يومي 15 و 16 يوليوز 2010 بمركز التكوينات والملتقيات الوطنية بالرباط. وخلال افتتاح أشغال هذا اللقاء ألقى خالد فارس،

المفتش العام للشؤون التربوية كلمة أوضح فيها أهمية هذا اللقاء، مشيرا أنه محطة جد هامة ومميزة خصوصا وأنه



بالتركيز على الأولويات و تقديم الخلاصات الضرورية الكفيلة بتفعيل هيئة التفتيش وفق خطة محددة الملامح خصوصا وأن الوزارة مقبلة على محطة مفصلية خلال الموسم المقبل. وهي محطة تقتضي الحضور الإيجابي والفعال



يوكل لها التدخل لتقويم الانزلاقات، باعتماد عدد من الآليات داخل هيئة التفتيش كتعزيز التواصل والاستفادة من التجارب الميدانية لممارسة التفتيش واستثمار التغذية الراجعة بهدف الاشتغال بمنهجية وأدوات ذات فعالية من أجل التطوير في زمن التغيير وفي زمن تظهر فيه مجموعة من المستجدات تقتضي التجديد والعمل وفق خطة عمل وبرنامج انطلاقا من تحليل ومقاربة تستحضر مكونات وسياق الظرفية الكامنة وراء ذلك.

وفي هذا السياق، دعا السيد فارس إلى تعميق النظر والتداول بكل موضوعية داخل الورشات لبلورة إجراءات وآليات

لهيئة التفتيش حتى تكون لها قيمة مضافة.

وأشار السيد الحسين قضا، المفتش العام للشؤون الإدارية، أشار بدوره في كلمته إلى أهمية هذا اللقاء لأنه سيمكن من التدقيق في أدوار ومهام هيئة تنسيق التفتيش الجهوي وتعزيز آليات التواصل مستعرضا في هذا الصدد مجموعة من المهام التي قامت بها المفتشية العامة للتربية والتكوين منذ بداية شتنبر، على

مستوى تتبع الدخول المدرسي وتوزيع المحافظ في إطار مبادرة مليون محفظة والافتحاضات والدراسات التي قامت بها. وأعلن بأن المفتشية العامة أنجزت 34 عملية منها 15 عملية تفتيش و13 عملية افتحاض و6 دراسات. وهذه العمليات تهتم، يقول السيد قضا، 6 أكاديميات و16 نيابة إقليمية وأسفرت على نتائج إيجابية، وبالرغم من ذلك، فيصعب



وكذا توفر أساليب متنوعة لجمع وتحليل البيانات الكمية و الكيفية و استثمارها لتطوير و تجويد الأداء و تحقيق نقلة نوعية في أداء المؤسسة التعليمية .
أما السيد أحمد نفاع ، المفتش المركزي بالمفتشية العامة فتناول في عرضه خلاصات استثمار التقارير الجهوية للبحث و التقصي برسم السنة الدراسية 2009 منطلقا في ذلك من تحديد السياق الذي

مركزية بالمفتشية العامة
المرتكزات الأساسية
المرتبطة برصد التقدم
المحرز في تشخيص واقع
المؤسسة التعليمية
واستحضار أجراء مشاريع
البرنامج الاستعجالي وكذا
قراءة لحصيلة استثمار
تقارير الزيارات التفقدية
حسب الأسلاك التعليمية
و الوسط و الأكاديميات

وحسب القضايا و الفترة الزمنية للإنجاز.
كما إبدت بعض الملاحظات و الاقتراحات.
و على مستوى معطيات تغطية معايير
التقويم التي همت المؤسسات التعليمية
فقد شملت، تضيف السيدة المفتشة
الحكامة و التحصيل الدراسي و الهدر
الدراسي والخريطة المدرسية و الإعلام
والتوجيه و الحياة المدرسية.
و من بين ما خلصت إليه في العرض وجود
انخراط فاعل للهيئة في مسلسل إصلاح
المنظومة التربوية و التكوين جهويا



التعرف على أثرها بالجهات المعنية بتلك
العمليات.
وفي نفس السياق أكد أن دور المفتشية
يكمن في إنجاز عدد من العمليات وتسليم
تقارير في شأنها للسيد الوزير أو الوزارة
وكذا القيام بالتتبع، مما يفرض نوعا من
التدبير والتنظيم على مستوى المفتشية
العامة.
وبخصوص نتائج قراءة تقارير الزيارات
التفقدية برسم 2008/2009 قدمت في
شأنها السيدة فاطمة حسيني، مفتشة



الأستاذ أحمد لشقر ينسلم هدية احتفاء به من السيد عبد الإله المصدق رئيس ديوان السيدة كاتبة الدولة



الأستاذ محمد حفيظ يتسلم هدية احتفاء به من السيد خالد فارس المفتش العام للشؤون التربوية

تصرفات لا أخلاقية و لا تربوية و تفضي الدروس الخصوصية و ترويج المخدرات مبرزا بأن 98% من العمليات المنجزة في إطار البحث و التقصي هي نتيجة شكايات مرفوعة إلى الإدارات الإقليمية و الجهوية و المركزية و أن أكثر من 80% من الشكايات موضوع البحث صادرة

تطوير المراقبة وفق التحولات الناجمة عن تنفيذ البرنامج الاستعجالي. و بعد أن ذكر بالمقاربة و المنهجية المعتمدة في الاستثمار، أشار إلى تنظيم المضامين وفق خمسة مداخل رئيسية وهي الإخلال بالواجب المهني و سوء تسيير المؤسسة و توتر العلاقات و حصول

اندرج فيه هذا العمل و هو مجال المردودية و الارتقاء بالممارسة بهدف تعزيز التأطير و التتبع و التقويم وضبط أدوات و مناهج هيئة التفيتش من خلال التغذية الراجعة للتدخلات و تقاسم المعلومة وكذا تحديد نقاط القوة ومجالات التحسين الضرورية و

والمجزوءات المنجزة من طرف مديرية الموارد البشرية في إطار مخطط تكوين مديري المؤسسات التعليمية برسم



2005/2004 و سلسلة الدلائل لتدبير الموسم الدراسي 2009/2008 الصادرة عن مديرية التقييم و تنظيم الحياة المدرسية والتكوينات المشتركة بين الأكاديميات، و الدلائل الصادرة عن مديرية المناهج و الحياة المدرسية وبعض الأعمال التي أنجزها بعض أعضاء هيئة تنسيق التفتيش الجهوي. كما تم

مكلف بالتنسيق الجهوي، مشروع أداة عمل في أفق تحسين القدرات التديرية لجهاز تنسيق التفتيش الجهوي و دعمه.

ويتوخى هذا المشروع إنتاج شبكة للتقويم توفر إمكانية تجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات الصلة بمختلف مكونات الحياة المدرسية ووظائف التدبير وتيسر والقيام بالتشخيص الدقيق والشمولي لمواطن الضعف الكشف عن أوجه الاختلال التي تقتضي العلاج والتصويب في أفق بلورة إستراتيجيات



إما عن السكان المحليين أو عن جمعيات آباء و أمهات وأولياء التلاميذ أو مصادر مجهولة. و أشار في بعض خلاصاته إلى

كفيلة بالرفع من مستوى إنجازية المؤسسة التعليمية ودعم القدرات التديرية للفاعلين الميدانيين. واستعرض السيد بورزة مرجعات المشروع وخصوصا منها، المرجعيات التربوية المؤطرة للإصلاحات التربوية الجارية و جذاذات التفتيش الصادرة عن المتفشية العامة في يناير 2003

ضرورة ربط مسار البحث و التحاليل المنجزة مع ما يستخلص كنتائج وخلاصات. و بخصوص مشروع شبكة لتقويم المؤسسات التعليمية من أجل تنظيم وتطوير عمل المكلفين بمهام تنسيق التفتيش ليواكب المستجدات التربوية والتنظيمية في إطار البرنامج الاستعجالي قدم السيد أحمد بورزة، مفتش

أيضا، الاعتماد على مجموعة من المراجع النظرية.

و أضاف من الناحية المنهجية أن هذا العمل يقوم على النموذج النسقي الرامي إلى الانتقال من منظور للعمل يتسم بالتجزئية إلى منظور يعتمد المقاربة النسقية الشاملة لكل مكونات الحياة المدرسية ومجالات التدبير بالنظر لطبيعة المدرسة باعتبارها بنية نسقية توجد في محيط و تشهد عمليات ومدخلات ومخرجات مما يفرض تحليلا داخليا و خارجيا. وأوضح السيد بورزة الخطوات المنهجية في بناء هذه الشبكة من حيث

المؤشرات و شكليات تسجيل المعطيات. كما قدم موجزا للشبكة ومكوناتها الرئيسية و كيفية استخدامها و أفاق العمل بها، انطلاقا من تجريبها والتأكد من نجاعتها القياسية للاطمئنان إلى نتائج التقييم عند اعتمادها. و في هذا السياق، تقدم بمقترحات في شأن مراحل الإجراءات التجريبية لهذه الشبكة.

ومن جهته، عرف السيد محمد العرعار، المفتش المكلف بالتنسيق المركزي



التخصصي، والمنسق الوطني لمشروع E3.P.2 بهذا المشروع الرامي إلى تعزيز آليات التأطير و التفتيش بالتعليم المدرسي من خلال تحسين نوعية تأطير الأطر التربوية و مصاحبتها و تقويمها بهدف تجويد المنتج التربوي للمدرسة المغربية في أفق إعادة الثقة بينها و بين المجتمع. و على مستوى الأهداف

الإستراتيجية أشار السيد العرعار إلى أن المشروع يستهدف في أفق 2012 تقويم مرد ودية المناطق التربوية و المؤسسات، وكذا وضع إستراتيجية فعالة للتواصل بين تلك المناطق و المؤسسات وبمختلف مكوناتها و تكثيف التأطير و الرقابة وافتتاح المؤسسات التعليمية و إشاعة ثقافة الجودة و المساهمة في الرفع من نسب النجاح. يسعى المشروع أيضا، إلى بناء إستراتيجية للتكوين الأساس والمستمر ليستجيبا لمتطلبات التنظيم الجديد لمهنة التفتيش، و ضمان تدبير معقلن لأطر التفتيش مع توفير الشروط المادية و المعنوية لتمكينهم من القيام بأدوارهم على أفضل وجه.

هذا، و قد أوضح السيد العرعار، المكونات الأساسية للمشروع و العمليات المبرمجة في إطاره و مؤشرات التتبع والميزانية المرصودة للمشروع ككل. واعتمادا على مضامين العروض التأطيرية نظمت ورشتان لتعميق التداول والنقاش

في عدد من المفاهيم والأفكار والمعطيات والمجالات. وفي مايلي أهم التوصيات المنبثقة عنهما في سياق تفعيل وتطوير أدوار ومهام هيئة تنسيق التفيتش الجهوي في ضوء مستجدات البرنامج الاستعجالي:

أولا : بالنسبة للمهام والأدوار

وهي:

- إعادة النظر في المادة 89 الخاصة بتحديد مهام وأدوار واختصاصات الهيئة حتى تتلاءم والمستجدات الحالية ؛
- تدقيق طبيعة العلاقة بين الهيئة وبين المفتشية العامة للتربية والتكوين من جهة، وبينها وبين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من جهة أخرى ؛
- استقلالية الهيئة وتوفير شروط وظروف العمل الملائمة .

ثانيا: بخصوص منهجية العمل

- توحيد منهجية العمل وأدوات الاشتغال؛
- وبناء على مناقشة مشروع الشبكة المقدمة، فقد تم اقتراح مايلي :
- الانطلاق من التراكمات التي حققتها الهيئة في هذا المجال ؛

- مناقشة مشروع الشبكة في علاقته بالجدازات المعتمدة حاليا ؛

- فسح المجال للاستشارة الموسعة وإدراج الملاحظات والتعديلات اللازمة في كل مجال من المجالات المستهدفة بالتقويم ؛

- تحديد موعد 30 شتنبر لتقديم الملاحظات والتعديلات الضرورية حول مشروع الشبكة المقدمة ؛

- اعتماد الجدازات الحالية إلى حين بلورة الصيغة النهائية للشبكة المقترحة والمصادقة عليها من طرف المفتشية العامة .

ثالثا : فيما يتعلق ببرنامج العمل السنوي

- توسيع الاستشارة حين وضع مشروع برنامج العمل السنوي الخاص بالهيئة

- مراعاة أولويات مشاريع البرنامج الاستعجالي حين إعداد برنامج العمل السنوي.

ولالإشارة فقد أكد السيد المفتش العام للشؤون التربوية خلال اختتامه أشغال هذا اللقاء الدراسي على أهميته كمحطة، ودعا

إلى ضرورة الاستمرار في العمل مع الدخول المدرسي المقبل بالاستفادة من نتائج أعمال هذا اللقاء مقدما بعض العناصر لتعميق النقاش والتداول فيها وتهمم بالأساس مرتكزات ومقومات الدور والمهمة ومنهجية العمل والأولويات مع إبراز وتوضيح مضامين وخصائص كل مكونوبالمناسبة، فقد تم تكريم مفتشين أحيلا على التقاعد ويتعلق الأمر بالسيد أحمد حفيز ومحمد لشقر، وذلك بحضور السيد عبد الإله المصدق، رئيس ديوان كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي والسيد خالد فارس المفتش العام للشؤون التربوية والحسين قضا، المفتش العام للشؤون الإدارية وعدد من المفتشين الجهويين والمنسقين. وتميز هذا التكريم بكلمات أقيمت في حق الأستاذين أحمد حفيز ومحمد لشقر شددت على نوعية وقيمة الأبعاد الإنسانية كما تجلت في مسارهما الإداري والمهني مبرزة مابدلاهم من تضحيات وجهود من أجل المنظومة التربوية لبلادنا.